



بدأ مبعوث الأمم المتحدة الجديد إلى سوريا، غير بيدرسون، مهمته في السابع من شهر يناير/ كانون الثاني الجاري، برسالة نشرها على "تويتر"، أكد فيها عزمه على القيام بـ"مساع حميدة من أجل تحقيق الحل السلمي وتطبيق القرار 2254"، وأنه سوف يعمل "من أجل خدمة الشعب السوري وتطلعاته من أجل السلام".

ولا شك في أن غالبية الشعب السوري تنتظر ما الذي سيقدمه، وتأمل منه القيام بكل ما يلزم من جهود ومساع فعلية، من أجل تحقيق أهداف مهمته التي أعلنها في رسالته، وذلك كي لا ينتهي الأمر به إلى الفشل الذي اعتبرى مهمة سلفه ستيفان دي ميستورا، الذي أمضى أكثر من أربع سنوات، من دون أن يحرز أي تقدّم باتجاه الحل السياسي.

ولا تنقص الدبلوماسي النرويجي بيدرسون الخبرة الدبلوماسية، فهو على اطلاع على الأزمات الدولية، كما لم يكن ينقصه نظراءه السابقين، كوفي أناan والأخضر الإبراهيمي وستيفان دي ميستورا، إذ لم تكن مشكلة وساطتهم الأممية كامنة في قلة خبرتهم وتجربتهم وحذرتهم، بل في حساباتهم الزائدة للقوى الدولية المؤثرة في القضية السورية، وخضوعهم لتأثيراتها وضغوطها، إضافة إلى المقدمة الخاطئة التي انطلقا منها لتنفيذ مهامهم الأممية، وتجسدت في قناعةٍ مفادها بأن أصل القضية وفصلها يمكن في صراع مسلح ما بين النظام الأسدية والمعارضة، وتعاملوا عن أن أصل المشكلة هو في نظام حكم مستبد وإجرامي، واجه، منذ البداية، ملايين السوريين الذين خرجوا ضده في تظاهراتٍ سلمية، بالقوة المفرطة، واستخدم ضدّهم كل أنواع الأسلحة، بما فيها السلاح الكيميائي، والبراميل المتفجرة، وسواهما.

ولعل تعين بيدرسون مبعوثاً رابعاً للقضية السورية يعبر عن أزمة عميقة لدى المنظمة الأممية التي عادة ما تتدخل في الأزمات الدولية عبر الأخذ بإرهاصاتها ونتائجها، من دون النظر إلى جذورها وأسبابها، وهذا ما قاد المبعوثين الأمميين

السابقين إلى سوريا إلى التعامل مع القضية السورية بوصفها نزاعاً مسلحاً، وليس قضية سياسية، تكمن في مطالب التغيير السياسي التي خرج من أجلها غالبية السوريين في ثورة ضد طغيان نظام دكتاتوري مستبد. لذلك، المأمول من بيدرسون أن يأخذ في حسبانه جذور القضية السورية وأسبابها، وأن لا يهمل جانبها، الأخلاقي والإنساني، كما فعل نظاؤه السابقون، عندما تساوى عندهم الضحية والجلاد، وركزوا جهودهم على أطراف الصراع وخلفائهم، وانحازوا إلى الطرف القوي أولاً، وإلى من يحمل السلاح ثانياً، أما المدنيون العزل فقد نظروا إليهم بوصفهم ضحايا نزاع أهلي، ولذلك تعاملوا عن جرائم نظام الأسد وحلفائه، وعن جرائم الحرب والعادلة، وعن تشريد أكثر من نصف السوريين إلى المنافي.

وتطلب القضية السورية تعاملاً مختلفاً من بيدرسون، كي ينجح في مهمته، وأن لا يعيid ما قام به سلفه دي ميستورا الذي عمل جاهداً أكثر من أربع سنوات من أجل إفراج القضية السورية من أي بعد سياسي، وتمييع قرار مجلس الأمن 2254، وإفراجه من محتواه عبر حمولات سالله الأربع التي اجترحها، وحصر مفاوضات جنيف في جولاتها التسع في مسائل إجرائية، أو تقنية وأمنية، مبتعداً عن جوهر مهمته التي كلف بها.

ويجيء بيدرسون أن جهود دي ميستورا لم تصب في صالح مسار جنيف، المعترف به أممياً، ويحظى بشرعية أممية، عندما ذهب لكي يضفي شرعية أممية على مسارى أستانة وسوتشى اللذين اجترحهما الروس، كي يفصلوا القضية السورية عن أساسها السياسي، ويجعلوا منها قضية أمنية وعسكرية، لكي يغطوا على المجازر التي ارتكبها النظام الأسدى، ويستفردوا بمناطق "خفض التصعيد" التي أسقطوها لصالح هذا النظام.

وإذا كان بيدرسون سيعمل من أجل الوصول إلى حل سياسي، حسبما وعد في رسالته الأولى، فذلك يتطلب منه أن يعيد الواجهة والأولوية إلى مسار جنيف، بالعمل على تطبيق القرارات الأممية ذات الصلة، وخصوصاً القرارين 2254 و2018، وبيان جنيف 1 في 30 يونيو/حزيران 2012، التي عمل دي ميستورا على إفراجها من محتواها، رضوخاً لضغوط نظام الرئيس الروسي، بوتين، والذي عمل على ضرب مرجعية جنيف التفاوضية، وحوال عملية التفاوض السياسي إلى مجرد عملية تفاوض تقني، حصرها في المسألة الدستورية التي لا يزال يماطل في الإفراج عن أسماء أعضاء القائمة الثالثة، الخاصة بالمجتمع المدني، كي يلغى بذلك أي دور أممي في العملية الدستورية.

ولا شك في أن بيدرسون سمع اشتراطات نائب وزير خارجية النظام الأسدى، فيصل المقداد، كي يتعاون معه، وحددها في "الابتعاد" عن أساليب من سبقه، وأن يعلن ولاءه لوحدة أرض وشعب سوريا، وألا يقف إلى جانب الإرهابيين". وهذا يقتضي بأن تعاون النظام الأسدى مع بيدرسون مشروط بقبوله إملاءات هذا النظام، ما يعني أنه لن يتعاون إلا بشروطه البعيدة كل البعد عن القرارات الأممية، وعن أي حل سياسي يلبي تطلعات الشعب السوري من أجل السلام، حسبما وعد بيدرسون في رسالته.

ويبدو أن ما سيقدمه بيدرسون للقضية السورية سيصطدم بالعرقيل التي سيضعها النظام وحلفاؤه في نظامي بوتين وطهران، وبما تقتضيه من صمت على جرائم نظام الأسد، ومسايرة التدخل المليشياوى للنظام الإيرانى، وغض الطرف عما يقوم به نظام بوتين من تدخل عسكري مباشر إلى جانب نظام الأسد. ولذلك، تبدو مقدمات الفشل جلية في الأفق، خصوصاً بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سحب قوات بلاده من سوريا الذي قد يعني انسحاباً من الملف السوري برمتة، واستفراد نظام بوتين وحلفائه بالقضية السورية برمتها، وبالتالي إفشال أي مسعىً أممى يرمي إلى إيجاد حل سياسي.

ويتظر غالبية السوريين ما سيقدمه بيدرسون لتحقيق مهمته، الفاضحة بتسهيل الوصول إلى حل سياسي، ولذلك يطرحون أسئلة عديدة عن الطريقة التي ستتعامل بها مع قضيتهم، وهل سيختلف تعامله وأسلوبه عما قام به سلفه دي ميستورا، أم

سيمضي في الطريق نفسها، خصوصاً أنهم باتوا يتساءلون عن دور الأمم المتحدة في قضيتهم، وعمّا إذا كان دورها يهدف بالفعل إلى إيجاد حلول سياسية، تلبي طموحاتهم في التغيير السياسي، ونيل الحرية والتحرر، أم أنه بات يشكل عامل إعاقة أمام مطالبهم العادلة، وطموحاتهم المشروعة.

المصادر:

العربي الجديد